الولايات المتحدة الأمريكية
وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

دكتور حسين إبراهيم العطار

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

بالمعهد العالى للدراسات النوعية - الجيزة

الولايات المتحدة الأمريكية
وقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢

قامت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية على أساس تمثيل قنصلي من سنة ١٨٣٢ إلى سنة ١٩٢٢م ، ثم كان التمثيل على أساس مفوضية من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٤٦ ، واقتصر النشاط الأمريكي في مصر ومنطقة الشرق الأوسط طوال هذه الفترة على النواحي الثقافية والدينية والاقتصادية .

ونظراً للظروف الدولية التي واكبت الحرب العالمية الثانية ، وحاجة دول الحلفاء إلى جهود الولايات المتحدة ، بدأت الأخيرة تسعى إلى مد وتوسيع نفوذها ونشاطها في مصر ومنطقة الشرق الأوسط ، وكانت الولايات المتحدة تهدف من وراء ذلك إلى ترسيخ أقدامها في المنطقة وزحزحة النفوذ البريطاني من كل من مصر والعراق وفلسطين وغيرها ، وأيضاً زحزحة النفوذ الفرنسي من كل من سوريا ولبنان .

واتخذت الولايات المتحدة من مركز تموين الشرق الأوسط الذي كان مقره في القاهرة - والذي أنشأته دول الحلفاء لإدارة أمور الحرب في المنطقة - سبيلاً ومنفذاً لتحقيق أغراضها السياسية والاقتصادية . فقد عمل الخبراء الأمريكيون من خلال هذا المركز على استغلال التناقضات السياسية والاقتصادية التي سادت دول الشرق الأوسط أثناء الحرب نتيجة لتوقف الصادرات والواردات بسبب الأعمال العسكرية ، من أجل أن تتمكن الحكومة الأمريكية من السيطرة على اقتصاديات دول هذه المنطقة .

ويمكننا أن نرصد تطلع الولايات المتحدة إلى مصر ومنطقة الشرق الأوسط فى المجالات التالية:

أولا : فى المجال السياسى

ففي المجال السياسي سعت الولايات المتحدة إلى استغلال الأزمات

السياسية بين زعماء دول المنطقة وكل من بريطانيا وفرنسا لتعميق اتصالاتها مع هؤلاء الزعماء. حيث يؤكد برت فيش Bert Fish وزير أمريكا المفوض في القاهرة ، في تقرير بعث به إلى حكومته، أن الملك فاروق يبدي تعاطفاً مع دولتي المحور ، ويعارض إعلان الحرب عليهما ، ويرفض بشدة التعاون مع بريطانيا .

كما سعى رامونـد هاري Ramond Hary ، القنصل الأمريكي بالقاهرة ، إلى مقابلة الملك فاروق ، وتمت مقابلة سرية جرى الحديث بينهما فيها عن أسباب وحقيقة تدهور العلاقات المصرية – البريطانية[1] .

وكانت الاتصالات الأمريكية بكبار الساسة والمسئولين في مصر ، مثار اهتمام المسئولين في بريطانيا ، الذين كانوا يبذلون قصارى جهدهم حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من مد نفوذها إلى مصر، فيقول السفير البريطاني اللورد كيلرن ، في تقريره السنوي لعام ١٩٤٣، (إني ألاحظ أن النشاط الأمريكي أصبح الآن يشكل خطراً متزايداً بمنطقة سوريا عنه في مصر ، وأن للولايات المتحدة الأمريكية شعبية قوية في منطقة البحر المتوسط بصفة عامة) .

وعلى الجانب الآخر ، نرى أن السياسة الأمريكية سارت في اتجاهين متعارضين الأول منهما ، كان يتمثل في الحرص على استمرار التحالف بينها وبين كل من إنجلترا وفرنسا ، فسعت إلى احتواء السياسة البريطانية والفرنسية في منطقة الشرق الأوسط والعمل من خلالهما . والثاني منهما ، وهو غير معلن، كان يتمثل في العمل الدءوب من جانب الولايات المتحدة لسحب البساط من تحت قدمي حليفتيها في كل منطقة الشرق الأوسط .

وقد بدأت بوادر الاتجاه غير المعلن للسياسة الأمريكية تظهر في داخل الولايات المتحدة نفسها من خلال المؤسسات الرسمية ، ومن خلال الصحافة . ففي ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ، خطب مستر بروستر Proster ، عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ، في نادي الصحافة الأمريكي ، عقب زيارة قام بها مع زملائه في المجلس إلى ميادين القتال ، تناول في خطابه مجمل السياسة العامة

الأمريكية والبريطانية ، وفيما يخص إنجلترا ومصر قال (إن الإنجليز بقوا في مصر أكثر من خمسين عاماً بعد وعدهم بالبقاء فيها بضعة دقائق ، وهم لا يزالون يهيمنون على أمورها) ، وذكر كيف أن السفير البريطاني يتدخل في تعيين الوزراء واستبقائهم في الحكم ، واستشهد بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢، حين ذهب السفير البريطاني في موكب من الدبابات لتهديد الملك وإجباره على أن يعين مصطفى النحاس ، زعيم حزب الوفد رئيسًا للوزراء [٢] .

كما أن الصحافة الأمريكية تحدثت عن نفس هذا الاتجاه ، فقد ظهر مقال في جريدة إيفننج ستار The Evening Star ، عبر عن وجوب انسحاب القوات البريطانية من مصر [٣] .

وكانت القوى الوطنية المصرية تشعر بميل نحو الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد ما أصبح في حكم المؤكد فوز وانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ، وهذا الميل يرجع إلى تمتعها بماضٍ نظيف خالٍ من الاستغلال والاستعمار للدول الأخرى ، ويرجع أيضا إلى تصريحات وإعلانات ساستها عن الحرية وحق تقرير المصير والاستقلال للشعوب . فضلاً عن شعور القوى الوطنية المصرية أن بإمكان الولايات المتحدة الضغط على الحكومة البريطانية من أجل انسحاب الجيش البريطاني من مصر وتحقيق الاستقلال .

ووجدت بعض القوى الوطنية في الولايات المتحدة ومؤسساتها الصحفية منبراً تعبر من خلاله عن آرائها ورغباتها ضد الحكومة البريطانية ، وفيما يبدو أن الحكومة الأمريكية لم تعترض على ذلك . فقد ظهر مقال بجريدة نيويورك تايمز New York Times يوم ٢٤ مايو سنة ١٩٤٧ ، بإمضاء أحمد حسين ، رئيس حزب مصر الفتاة ، في صورة نداء موجه من الشعب المصري السوداني إلى الشعب الأمريكي وإلى مندوبي جميع الشعوب المحبة للسلام لدى هيئة الأمم المتحدة وإلى وجدان الإنسانية يدعو إلى جلاء بريطانيا عن أرض مصر وأرض السودان على السواء[٤] .

ولم يكن التعاطف والتعاون بين المصريين والأمريكيين بخافٍ أو مقبولاً لدى البريطانيين ، فقد كانت السفارة البريطانية في القاهرة تراقب هذا الوضع عن كثب وتضع الحكومة البريطانية دائماً في صورة الأحداث من خلال التقارير. ففي تقرير بعث به السفير البريطاني، لورد كيلرن Lord Killearn، إلى وزارة الخارجية البريطانية ، حدد فيه أوجه النشاط الأمريكي في مصر بأنه ينحصر فى ثلاث مجالات هي العسكري والاقتصادي والسياسي ، وأن هذا النشاط الأمريكي يلقى رواجاً في مصر نظراً لعداء القوى الوطنية المصرية لبريطانيا ، ويؤكد التقرير أن (ثمة تقارباً كبيراً حدث بالفعل بين الجانبين المصري والأمريكي ، فضلاً عن وجود ميل كبير من جانب المصريين لدى الأمريكيين ، وأن رجال السفارة البريطانية في القاهرة لا يتركون أية فرصة أمام إطراد النفوذ الأمريكي في مصر ، بل يبذلون قصارى جهدهم لمناهضة هذه السياسة الأمريكية فضلاً عن العمل على تدعيم النفوذ البريطاني)[٥] .

ومع تصاعد هذه الروح الوطنية التي بدأت تثير خوف وقلق البريطانيين نتيجة لاتصالاتها الخارجية ، خاصة بالولايات المتحدة ، كان للملك فاروق مسلك آخر . فنتيجة لهزيمة دول المحور في الحرب العالمية الثانية ، وهي التي كان الملك فاروق يتعاطف معها ، وخروج بريطانيا من هذه الحرب منتصرة رأى الملك فاروق وجوب تحسين العلاقات معها ، وآية ذلك أنه قام بزيارة السفارة البريطانية في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، للاستفسار عن صحة الملك جورج السادس والتهنئة بميلاد دوق أدنبرة[٦] . وهو ما أثار غضب القوى الوطنية والصحافة القومية التي عجزت عن إمكانية تأييد هذا الموقف في الوقت الذي تعلن فيه كل القوي الوطنية مطالبتها بالإستقلال ورحيل القوات البريطانية .

وسيراً في اتجاه تطلع الولايات المتحدة إلى مصر ومنطقة الشرق الأوسط، نستطيع أن نرصد آراء وأفكار رجال الفكر والأكاديميين والسياسيين الأمريكيين ومعهم بعض رجال فكر وسياسيين من منطقة الشرق الأوسط ، من خلال

اجتماعاتهم وندواتهم ومؤتمراتهم ، منها ذلك الاجتماع الذي تم عقده بجامعة برنستون الأمريكية فى شهر مايو سنة ١٩٥٠ ، وحضره عدد كبير من المهتمين بشئون الشرق الأوسط من رجال الأعمال ووزارة الخارجية والأساتذة والطلبة ، وحضره أيضا الدكتور شارل مالك وزير لبنان وسفيرا كل من مصر وإيران وكان موضوع المناقشة (ماذا ينتظر الشرق الأوسط من أمريكا) . وانتهز السفير المصري هذه الفرصة وتحدث في إسهاب عن (أماني أهل الشرق جميعاً وما لحقهم من غبن وظلم على يد الديمقراطيات الغربية، وما يسود أهله من شعور بالضيق والمرارة واطراد التذمر بسبب ما لحقهم من ظلم في القضية الفلسطينية ، وفي مشكلة اللاجئين العرب، ورفض بريطانيا الجلاء عن مصر والعراق وعدم تسليمها بحقوق مصر الطبيعية في السودان. ثم أوضح أن الأخطاء السياسية للدول الغربية حيال هذه المنطقة هي أسلحة خطيرة في يد الشيوعيين وأن علاج هذه السياسة لا يكون إلا بحل قضية فلسطين أولاً ، وبجلاء القوات البريطانية عن مصر والعراق وتحقيق وحدة مصر والسودان). هذا وقد استطاع السفير - لرغبته في إيصال خطابه إلى سمع رجال الحكومة والبرلمان الأمريكي ـ أن ينشر أهم أجزاء خطابه بمضبطة الكونجرس ، وطبع منه خمسين ألف نسخة لتوزيعها علي كبار رجال الرأي والحكم وأعضاء المجالس التشريعية وغيرهم[٧] .

كما كان لأعضاء مجلس النواب الأمريكي نشاطهم الملحوظ في هذا الاتجاه الذي يرمي إلى تجهيز التربة والبيئة الخصبة لتقبل الولايات المتحدة في مصر والشرق الأوسط . فقد ألقى مستر جون وود John T . Wood، خطابا في مجلس النواب يوم ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ ، تناول فيه الاضطراب الذي يسود العالم نتيجة للسياسة الاستعمارية التي تنتهجها بعض الدول التى تتناقض على خط مستقيم مع المبادئ التى اشتمل عليها ميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا [٨].

ثانيًا : فى المجال الاقتصادى

نلاحظ أنه مع قرب نهاية الحرب العالمية الثانية وانحسار خطر الحرب عن منطقة الشرق الأوسط تطلعت الولايات المتحدة إلى تلك المنطقة اقتصاديا فعملت على إنشاء البنوك في كل من مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والعراق بما يتناسب مع مصالحها وتطلعاتها الاقتصادية في المنطقة. وقد رحبت الكثير من دول المنطقة بالدور الاقتصادي الأمريكي فيها ، ومن بينها مصر ، التي كانت ترتبط اقتصاديا - إلى حد كبير - مع بريطانيا نظراً لربط العملة المصرية بالجنيه الإسترليني ، وكانت مصر تبغي من وراء التواجد الاقتصادي ومعه التواجد السياسي الأمريكي تحقيق الضغط على الحكومة البريطانية لتنفيذ مطالب مصر في الحرية والاستقلال ووحدة وادي النيل. ومن جانبها رأت الحكومة البريطانية وجوب تلبية مطالب مصر الاقتصادية حتى لا تترك المجال متاحاً أمام الولايات المتحدة للتغلغل في شئون مصر الاقتصادية ، ويكون ذلك على حساب المصالح البريطانية.

وقد أكد اللورد كيلرن، السفير البريطاني في القاهرة ، على وجود اتصالات بين بعض الخبراء الاقتصاديين الأمريكيين وبعض الشخصيات المصرية ذات النفوذ في المجتمع المصري ، من أجل الاتفاق على دعم الولايات المتحدة للاقتصاد المصري ، وإقامة العديد من المشروعات الاقتصادية في مصر برأسمال مصري - أمريكي مشترك .

وفي ٢٧ ابريل سنة ١٩٤٤ ، بعث كيلرن بتقرير إلى حكومته ، يعرب فيه عن وجهة نظره في قدرة الولايات المتحدة الاقتصادية التي تزايدت أثناء الحرب، وما يترتب على ذلك من تزايد النشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم بصفة عامة ، وفي منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، وأكد كيلرن في نهاية تقريره (إنه ليس بالإمكان أن تترك حكومته للولايات المتحدة مكانها أو تتخلى عن مواقعها التي تمكنت منها خلال سنوات الحرب)[٩].

ومع وجود تيارات وطنية مصرية ، ترحب بالنشاط والتواجد الأمريكي في مصر ، وتدعو إليه وتشجعه ، مضت الحكومة الأمريكية في تنمية وتوسيع نشاطاتها في المجالات الاقتصادية المختلفة ، حيث دعت إلى عقد مؤتمر تجاري دولي يعقد بمدينة نيوجيرسي New Jersy في الولايات المتحدة في الفترة من ٨-١٠نوفمبر سنة ١٩٤٤ . ووجهت الدعوة إلى الغرفة التجارية المصرية التى لبت هذه الدعوة وشاركت بوفد رأسه محمد أحمد فرغلي، رئيس اتحاد مصدرى القطن .

وبدأت الدوائر السياسية الرسمية الأمريكية تسعى لاستطلاع مجالات العمل الاقتصادية في مصر ، فقد قام مستر سنيدر Sneder ، وزير مالية الولايات المتحدة ، بزيارة السكرتير العام لوزارة الخارجية المصرية وسأله عن الصناعات في مصر . فأجابه السكرتير العام بأن أهم صناعة في مصر هي صناعة نسج القطن . ثم سأله الوزير الأمريكي ، هل تربة الأرض المصرية قوية للزراعة ، فأجابه السكرتير العام بأن (التربة خصبة ولكن استغلالها وقت الحرب العالمية الثانية قد أضعفها ، وهذا الاستغلال كان دائما في مصلحة الحلفاء ، وكانت الأسمدة ترد بكمية قليلة لقلة السفن واستعمالها لنقل عتاد الحرب . وهي الآن محتاجة إلى التخصيب المستمر ، كما أن الآلات الزراعية تكاد تكون قد أصبحت مستهلكة لقدمها ولعدم وجود قطع غيار . ومصر بلد غني ولكنها في حاجة إلى الآلات الزراعية لكي تصبح الزراعة آلية ، فيزداد الإنتاج مما يساعد على خفض الأسعار ورفع مستوى الشعب صحيا)[١٠] .

تواكب ذلك مع ظهور مشروع الرئيس الأمريكي ترومان Truman الخاص بالمساعدات الفنية لدول الشرق الأوسط اقتصاديا ، وهو ما يعرف ببرنامج النقطة الرابعة Point Four Programe ففي يناير ١٩٤٩، ألقي ترومان خطاب الافتتاح الذي وجهه إلى الكونجرس ، وخط فيه برنامجا للسلام لخصه في أربع نقاط تضمنت النقطة الرابعة منه ما يلي : (أنه على الولايات المتحدة أن توفر

للشعوب التي لم تستكمل بعد نهضتها فوائد ثروتنا الفنية من الناحية العلمية والناحية الصناعية ، حتى نساعدها على تحقيق ما تتطلع إليه من أماني الحياة الطيبة الكريمة. وعلينا - بالتعاون مع غيرنا من الأمم - أن نشجع الاستثمار في المناطق المحتاجة إلى تنمية مواردها)[١١] .

ووجهت السفارة المصرية في واشنطن النظر إلى هذا البرنامج ، وحبذت الانتفاع بما ينطوي عليه من مزايا . فتشكلت لجنة بوزارة الخارجية مثلت فيها وزارات المالية والاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتموين والمعارف والمواصلات والأشغال والشئون الاجتماعية لبحث موضوع الاستفادة من المعونة الفنية المذكورة .

وبعد دراسة الموضوع تفصيليا في لجنة فرعية تم تشكيلها لهذا الغرض، وافقت لجنة وزارة الخارجية على الاستفادة من المعونة الفنية الأمريكية بتاريخ ٢٠أغسطس سنة ١٩٥٠ [١٢] .

وبناء على موافقة الحكومة المصرية، تلقت وزارة الخارجية المصرية مذكرة من السفارة الأمريكية بالقاهرة، مؤرخة في ١٦سبتمبر سنة ١٩٥٠، تتضمن استعداد حكومة الولايات المتحدة لتلقي الطلبات الخاصة بالمعونة الفنية وتقديم أية مساعدة من أجل إعداد المشروعات المتعلقة بها. ومن ثم صدر مرسوم ملكي بالاتفاق العام للتعاون الفني طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة تم توقيعه بالقاهرة في ٥ مايو سنة ١٩٥١، نص في مادته الأولى على أن تتعهد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة المصرية بأن تتعاون كل منهما مع الأخرى على تبادل الدراية الفنية والخبرة، وما يتصل بذلك من أوجه النشاط الفني التي ترمي إلى المساهمة في تحقيق التنمية المتوازية الكاملة لموارد مصر الاقتصادية وطاقتها الإنتاجية. ونص في مادته الثانية على التزامات الولايات المتحدة ونصيبها من النفقات. كما نص في مادته الثالثة على التزامات الحكومة المصرية ونصيبها من النفقات. وتتابعت مواد

الاتفاق حتى المادة الثامنة وجميعها تنظم أنشطة ومجالات العمل لهذه المعونة . وجاء في الفقرة الأولى من المادة الثامنة أنه (يعمل بهذا الاتفاق إبتداء من يوم تصديق الحكومة المصرية عليه). ومن المفارقات أن هذا الاتفاق، الذي صدر باسم ملك مصر والسودان، تم التصديق عليه بمرسوم صادر عن قصر عابدين في ٨ يناير سنة ١٩٥٣ ، بإمضاء الوزراء وممهور بإمضاء رئيس مجلس الوزراء اللواء محمد نجيب ، بعد أن تغير نظام الحكم في مصر نتيجة لقيام ثورة ٢٣يوليو سنة ١٩٥٢[١٣]، كما تم الاتفاق على مشروع معاهدة الصداقة والاقتصاد والتجارة بين مصر والولايات المتحدة، التى تناولت العديد من الأمور منها المعاملة العادلة بين الطرفين، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد، وتنظيم الحقوق القانونية للتحكيم في المنازعات التجارية، وحقوق الملكية، وفرض الضرائب على الأفراد والشركات، ومراقبة العملة، ودخول البضائع والجمارك والمعاملة الداخلية للبضائع، والملاحة والترانزيت، وتسوية الخلافات وغيرها[١٤].

وتزايد اهتمام الولايات المتحدة وتطلعها إلى مصر ومنطقة الشرق الأوسط، فتم تأسيس جمعية الصداقة المصرية الأمريكية. كما أنشأت مجموعة كبيرة من أساتذة الجامعات والمفكرين والكتاب ورجال الأعمال والسياسيين والدبلوماسيين الأمريكيين جمعية أخرى هامة هي (جمعية أصدقاء الشرق الأوسط) ، وأعلنت هذه الجمعية بيانا في الصحف أوضحت فيه أهمية الشرق الأوسط ، وما أسهم به فى الحضارة الإنسانية ، وما يعانيه من مشاكل بسبب الاحتلال ، خاصة الاحتلال الإنجليزي والفرنسي[١٥] .

وامتد النشاط الاقتصادي والتجاري بين مصر والولايات المتحدة ، ليس فقط على المستوى الرسمي والشعبي ، ولكن أيضاً على مستوى الشركات الخاصة. فقد كان هناك العديد من أوجه التعاون والاتفاقات بين الحكومة المصرية والعديد من الشركات الأمريكية ، منها ذلك العقد المبرم بين وزارة

الحربية المصرية وشركة نورث أمريكان، وهو خاص بتوريد قطع غيار طائرات هارفارد للسلاح الجوي الملكي ، ويقتضي تنفيذ هذا العقد أن تصدر الحكومة الأمريكية تصريحا للشركة بالموافقة على حصولها على المواد الخام اللازمة لصناعة قطع الغيار المطلوبة ، وكذلك رخصة التصدير. فلم تمانع الحكومة الأمريكية فوافقت في ٣ يونيو سنة ١٩٥٢، على حصول الشركة على المواد الخام اللازمة لصناعة قطع الغيار، كما وافقت على إصدار رخصة تصدير قطع غيار طائرات الهارفارد للسلاح الجوي الملكي [١٦] .

ثالثا:فى المجال الإستراتيجى

وفي المجال الإستراتيجي ، تطلعت الولايات المتحدة إلى مصر والشرق الأوسط بحكم خروجها من الحرب العالمية الثانية وهي زعيمة لدول المعسكر الغربي، خاصة بعد الهزيمة التي لحقت بفرنسا والتدمير الذي أصاب إنجلترا أثناء الحرب، وما تعانيه كل من إنجلترا وفرنسا من وجود حركات تحررية وقوى وطنية في مناطق نفوذهما في الخارج. فعملت الولايات المتحدة على الاستفادة من هذه الحالة للظهور على مسرح السياسة والأحداث الدولية، وإن كان بالاستعانة بهذه الدول. ومن جانبها سعت بريطانيا إلى الاستعانة بالولايات المتحدة كقوة كبيرة جديدة في الحفاظ على مالها من مصالح وأملاك في مصر والشرق الأوسط. ومما يدل على ذلك ظهور مقال بمجلة ورلد ريبورت World Report ، بتاريخ ١٨ يوليو سنة ١٩٤٦، تدعو حكومة حزب العمال البريطانية برئاسة كليمنت آتلي Clement Attlee من خلاله إلى تنفيذ خطة للدفاع عن الشرق الأوسط تكون مصر أساسها، وذلك في إطار دول الكومنولث والسياسة الأمريكية ، واقترحت الخطة أن تمتد هذه المنطقة من الصحراء الليبية غرباً إلى وادي الفرات شرقاً، ومن حدود تركيا شمالاً إلى حدود البحر الأحمر جنوباً[١٧] .

كان هذا في الوقت الذي كانت الشيوعية تمثل خطراً كبيراً على الدول الديمقراطية الغربية ، خاصة بعد انتصار الثورة الاشتراكية في تشيكوسلوفاكيا ، ووصول الحزب الشيوعي سلمياً إلى السلطة في فبراير سنة ١٩٤٨ ، وكانت تشيكوسلوفاكيا بحكم موقعها في وسط أوروبا تمثل سداً منيعاً أمام الشيوعية فسقوط الرأسمالية فيها وصعود الحزب الشيوعي إلى الحكم يعني اقتراب الخطر الشيوعي من حدود دول أوروبا الغربية.

كان هذا أيضاً في الوقت الذي انتصرت فيه الثورة الاشتراكية في الصين بقيادة الحزب الشيوعي ، حيث أوقعت قوات ماوتسي تونج أفدح الخسائر وأفظع الهزائم بقوات شينج كاى شيك وحلفائه الأمريكيين ، فبسقوط الصين في براثن الشيوعية ، بما تمثله من جزء هام وحيوي في العالم سواء من حيث المساحة والموقع الإستراتيجي الهام على المحيط الباسيفيكي ووسط آسيا ، ومن حيث عدد السكان ، يمثل ضربة قوية وهزيمة إستراتيجية لدول المعسكر الغربي ، فضلاً عن نجاح الاتحاد السوفيتي في إجراء أولى تجاربه النووية بنجاح في يوليو سنة ١٩٤٩ ، وبذلك لحق بالولايات المتحدة كعضو منافس في النادي النووي[١٨] .

أمام هذه التحديات الخطيرة ، لم يكن أمام دول المعسكر الغربي ، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ، سوى التفكير في وسيلة وإجراء فعال يمكنها من التصدي لهذا الخطر الشيوعي الذي يهدد الجميع فلجأت إلى سياسة الأحلاف العسكرية لتجميع دول المعسكر الغربي ضد الشيوعية . فكان حلف شمال الأطلنطي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي غرباً ، كما عملت الولايات المتحدة على تنفيذ حلفين أخريين ، أحدهما هو حلف جنوب شرقي آسيا لمحاصرة الامتداد الثوري الشيوعي في كل من الصين وأندونيسيا وكوريا والهند وباقي شرق وجنوب شرق أسيا ، وثانيهما هو حلف الشرق الأوسط لإحكام السيطرة على منابع البترول ومصادر المواد الأولية الإستراتيجية للغرب الرأسمالي،

ومحاصرة الاتحاد السوفيتي من الجنوب ومنع وصوله إلى البحر المتوسط ومياهه الدافئة حلمه الأبدي .

وفى أثناء الإعداد لإنشاء حلف الأطلنطى كانت الأفكار يتم تبادلها بين الولايات المتحدة وحلفائها من أجل إنشاء حلف يضم دول الشرق الأوسط . فعقب التوقيع على ميثاق حلف الأطلنطى أصدر وزير خارجية الولايات المتحدة بياناً أشار فيه إلى أهمية دول الشرق الأوسط فى استتباب الأمن والسلم الدوليين[١٩] .

وفى مطلع عام ١٩٥٠، اقترح مستر أرنست بيڤن Bevin ، وزير الخارجية البريطانية، أنه بالإمكان أن تحل قوات مصرية – انجليزية مشتركة تخضع لقيادة عليا موحدة محل القوات الإنجليزية المتواجدة فى مصر ، وذلك كحل للطريق المسدود الذى وصلت إليه المفاوضات بين البلدين بشأن الجلاء عن مصر[٢٠] .

فى حين رأى دين أتشيسون Dean Acheson، وزير خارجية الولايات المتحدة ، أن تكون القاهرة مقراً لقيادة عليا لمنطقة الشرق الأوسط ، على أن تشمل هذه القيادة ضباطاً مصريين ، وفى هذه الحالة تسلم القاعدة البريطانية لمصر ، ومن ثم توضع بعد ذلك تحت مسئولية القيادة العليا لمنطقة الشرق الأوسط فور انسحاب القوات البريطانية من مصر مع بقاء عدد من القادة الإنجليز بالاتفاق مع الحكومة المصرية [٢١] ..

وفى أغسطس سنة ١٩٥١ ، أبلغت بريطانيا حليفتها الولايات المتحدة بأنها لن تستطيع الوقوف وحدها من الآن فصاعدا فى وجه تيار الوطنية المصرية الجارف ، وأنه لابد من مساعدة أمريكا لها ماديا وأدبيا للإبقاء على نفوذ الغرب وسيطرته على قناة السويس . وهذا يشابه ما حدث فعلا فى اليونان وتركيا عندما أعلنت بريطانيا أنها لا تستطيع الدفاع عنهما ، فأخذت أمريكا هذا الارتباط على عاتقها[٢٢] .

ولما كان جلاء الإنجليز عن مصر ومنطقة قناة السويس أمر يهم المصريين، وكانوا يشترطون الجلاء قبل البحث فى أى مشروع يخص الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط ، فإن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ، تقدم فى يوم ٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، إلى الحكومة المصرية ، بمشروع وساطة لحل الخلاف بين مصر وإنجلترا ، ولفتح المجال أمام تنفيذ وإقامة حلف الدفاع عن الشرق الأوسط ، ولكن الوساطة الأمريكية رفضت من جانب مصر ، فقام السفير البريطانى ، فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، بزيارة وزير الخارجية المصرية ، وسلمه مشروع حلف الدفاع الرباعى ، الذى وضعته حكومات كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا وتركيا . ولكن الحكومة المصرية رفضته. وأوضح السفير المصرى لدى الولايات المتحدة ، أن مصر لم تستشر عندما تمت صياغة هذه المقترحات ، وبالتالى فإن استقلالها وسيادتها لم يتم احترامهما[٢٣] .

وفى ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أعلنت الولايات المتحدة عن عزمها المضى فى العمل على إخراج حلف الدفاع عن الشرق الأوسط إلى حيز الوجود ، وأعلنت أن هذا الحلف سيشمل كلا من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا ونيوزيلندا وأستراليا وجنوب أفريقيا ، وهى دول أبدت استعدادها للمضى فى تنفيذ هذه الفكرة . وأعربت الإدارة السياسية الأمريكية عن أسفها لرفض مصر الاشتراك فى هذا الحلف . وفى رأيها أن اشتراك تركيا وتعضيدها القوى للحلف يغنى عن قبول مصر له ومساهمتها فيه .

كان هذا فى الوقت الذى رأى فيه المراقبون السياسيون أن تعضيد الولايات المتحدة ومساندتها للاستعمار البريطانى فى مصر ، سيدفع المصريين إلى التعاون مع روسيا ، وفى هذا ما فيه من تشجيع لنفوذ روسيا فى الشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، كما فيه القضاء المبرم على قضية الدول الغربية[٢٤] .

وفى شهر مارس سنة ١٩٥٢ ، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية كتابا أبيض عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، جاء فيه عن الشرق الأوسط ،

«أنه منطقة يعيش فيها حوالى ١٠٠ مليون نسمة ، وتمثل موقعا إستراتيجيا هاما لكونها تتوسط قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا ، فضلا عن احتوائها على حقول البترول وقناة السويس . ومع ذلك فإن هذه المنطقة تعانى العديد من المشاكل الاجتماعية والسياسية ، مثل انخفاض مستوى المعيشة وتدهور التعليم، ومشكلة قناة السويس ، ومشكلة البترول الإيرانى ، والنزاع بين إسرائيل والدول العربية . وقد أدرك الاتحاد السوفيتى أهمية هذه المنطقة ، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، فعمل على تقوية صلاته بدولها ، ولا يخفى دوره فى تشجيع الحرب الأهلية فى اليونان لزعزعة النفوذ البريطانى هناك . ويجب أن ترتفع السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط فوق المشاكل والأخطار الحالية، وتعمل على مساعدة دول هذه المنطقة لتحقيق التنمية فى السنوات القادمة»[٢٥] .

وفى ٦ مايو سنة ١٩٥٢ ، ألقى الرئيس الأمريكى ، ترومان ، خطابا فى الكونجرس أشار فيه الى أهمية مناطق آسيا والباسيفيك للولايات المتحدة ، وكرر الإشارة إلى الشرق الأوسط ، حيث قال (إن هذه المناطق هى ومناطق الشرق الأوسط يعتبر الأمن والاستقرار فيها أكثر من مسألة عسكرية ، إن مساعداتنا العسكرية فى هذا الجزء من العالم ضرورية لوقف التوغل الشيوعى ، فضمان استمرار الأمن فى هذه البلاد لا يتوقف على السلاح بقدر ما يتوقف على توفير الكافى من المعونة الاقتصادية والفنية لتمكين هذه الشعوب من النهوض بنفسها)[٢٦] .

اهتمام الولايات المتحدة بنشاط الضباط الأحرار

يرجع الأصل فى ظهور الضباط الأحرار إلى قرار الحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٦ بفتح أبواب الكلية الحربية أمام الطلبة من أبناء الطبقات المتوسطة والشعبية للالتحاق بها ، وكان الالتحاق بهذه الكلية قبل ذلك موقوف على أبناء الذوات والطبقة العليا فى المجتمع المصرى . وكان الهدف من هذا القرار هو زيادة عدد الجيش وتنشيط فاعليته .

وقد التحق بالكلية الحربية نتيجة لذلك عدد لا بأس به من أبناء الطبقات المتوسطة والشعبية ، الذين تخرجوا بعد عامين فقط أى فى سنة ١٩٣٨ ، وكان أشهرهم فيما بعد كلا من جمال عبد الناصر وزكريا محيي الدين ومحمد أنور السادات ، الذين انضموا للعمل بالجيش فور تخرجهم. وكان يربط بين هؤلاء الضباط عدة روابط منها حداثة السن والانتماء إلى بيئة اجتماعية واحدة وروح الصداقة التى جمعت بينهم أثناء دراستهم فى الكلية الحربية ، فكانوا يتحدثون فى أمورهم الخاصة ، وفى الشئون العامة التى تهم مصر والأمة العربية .

ويصور لنا السادات حال هؤلاء الضباط فى حياتهم العسكرية فيقول (كنا نقضى طرفا من كل ليلة ، أصدقاء كلهم صغار السن ، صغار المناصب ، كبار الآمال وافرو الشباب .. وكانت فى القلوب نار ، وكان لنا قواد ، وكان هناك أيضا إنجليز . وكان قوادنا المصريون لا عمل لهم إلا إذلالنا ، وإلا الانحناء أمام الإنجليز ، وكنا نرى هذا الوضع الكريه فنحترق ونسخط ، ولكننا لم نكن نستطيع أن نتكلم . ولا ندرى لماذا كان يتوسطنا دائما شاب رقيق وديع عامر النفس بالصفاء ، لم يكبرنا سنا ولا رتبة - فقد كنا جميعا أبناء دفعة - ولكنه كان الملتقى الذى جمع صداقتنا جميعا ... وكان يصنع كل ما نصنع ، ولكنه كان مع ذلك أيضا يفكر ، يفكر بقلبه ، ويفكر بوعيه . ولا نكاد ننطلق فى المرح حتى نجد موضوعا هادئا يثيره بيننا جمال عبد الناصر . فحول هذا الرجل التأمت مجموعة من الضباط الصغار الأصدقاء . لم يكن أحد يدرى أنها ستكون نواة لمجموعة أكبر وأكبر ، وأن اجتماعها فى تلك التبات البعيدة لن يكون مجرد صدفة تمر ، ويتشتت من بعدها شمل الأصدقاء ، وإنما سيكون البدء الحقيقى لجهاد عنيف ومحن كثيرة وعمل خطير)[٢٧] .

ومع قرب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كانت أمور الحكم الداخلى الهامة فى مصر بين يدى قوات وقادة الاحتلال البريطانى ، وهو ما أثار موجة من الهمس الساخط وعدم الرضا لدى الشعب والجيش معاً. ورأى جمال عبدالناصر

أنه فى الإمكان استغلال هذه الحالة التى تعيشها البلاد ، وخاصة الجيش ، بتكوين حركة موحدة واضحة وسيلتها معارضة هذا اللون من الحكم ، وهدفها تحدى الاحتلال البريطانى الجاثم فوق صدر البلاد ، والعمل على خلق رأى عام واع بين الضباط وإشعارهم بمسئوليتهم كمواطنين مرتبطين بالشعب .

وجاءت فكرة إصدار المنشورات للتعبير عما يدور فى الجيش والبلاد وتوعية الضباط بما يحيط بهم من نواحى الضعف فى جيشهم والسياسات البالية التى تدير دفة الحكم فى البلاد وحث الضباط على التكتل فيما بينهم. فظهرت هذه المنشورات مذيلة باسم ضباط الجيش، بالإضافة الى منشورات أخرى مذيلة بأسماء عديدة مثل اتحاد ضباط الجيش وجبهة الضباط واللجنة الوطنية لرجال الجيش والحرس الوطنى للتحرير الشعبى وغيرها، ولم تترك هذه المنشورات حدثا أو مناسبة فى الجيش والبلاد إلا تحدثت عنه بكل الجرأة والصراحة والجسارة، الأمر الذى دعا محمد فؤاد حافظ، مدير المخابرات الحربية، أن يرفع مذكرة إلى عطا الله باشا، رئيس أركان حرب الجيش، يستأذن فيها عمل كتاب دورى يتم توزيعه على (قادة المناطق والأسلحة والإدارات والمصالح للعمل من ناحيتهم على منع وصول هذه المنشورات إلى أيدى الأفراد، فى الوقت نفسه عمل الاحتياطات التى يرونها كفيلة بعدم تسميم أفكارهم وجعل جميع من تحت قيادتهم يتمسكون بأهداب القانون)[٢٨] .

وبعد موافقة رئيس أركان حرب الجيش ، صدر الكتاب الدورى بتوقيع مدير المخابرات الحربية ، وجاء فيه (أن بعض المعلومات العسكرية قد تسربت إلى أشخاص غير مختصين وذلك عن طريق التكلم بدون حرص فى المحلات العامة والنوادى حتى فى الحفلات الخاصة والعائلية ومع الأصدقاء ... لذلك ترى هذه الإدارة ضرورة إعادة التنبيه على جميع الرتب وخصوصا حضرات الضباط بعدم التحدث عن الأسرار العسكرية وعن أى شيئ يمت لعملهم لأى شخص مهما قربت صلته به . ويهمنا أن ننوه هنا بأن كثيراً من المعلومات التى قد تبدو تافهة

يمكن أن تكون ذات قيمة كبيرة عند ضمها إلى بعضها . .. وقد أمر حضرة صاحب السعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش ويأور جلالة الملك أن يؤخذ كل من يخالف ترتيبات الأمن هذه بمنتهى الحزم والشدة حرصاً على سلامتهم وسلامة بلادهم)[٢٩] .

وعلى الجانب الآخر ، كانت جماعة الضباط تعمل جاهدة على تنظيم صفوفها وتحديد أهدافها وتكوين هيكل مؤسسي خاص بها . فتم تشكيل خمس إدارات رئيسية فى الجماعة هى : الإدارة الاقتصادية لتمويل التنظيم بجمع المال من الاشتراكات وغيرها واستثماره بوسائل مأمونة ، وإدارة التشكيلات لتجنيد العناصر الصالحة من الضباط من الأسلحة المختلفة وهى وحدها التى تعرف جميع الأنصار من الضباط وتجمعهم لا على أساس اختيارات الجمعيات السرية المختلفة ، ولكن على أساس الصداقات القائمة بينهم وبين بعضهم ، وإدارة الدعاية والاتصال بالكتل الشعبية ، ثم كانت هناك إدارة خاصة للإرهاب ، وإدارة للأمن . وكانت الخيوط كلها تنتهى فى يد جمال عبد الناصر ، الذى يعرف كل شيئ عن المنضمين للتنظيم ويمسك بمفاتيح الرقابة كلها ، ولا يصرف أى مبلغ من المال دون موافقته ، ولايمكن لأى عضو أن يقوم بعمل دون موافقته أيضا[٣٠].

وكانت تجربة حرب فلسطين تجربة صدام خطيرة بالنسبة للشعب والجيش ولجماعة الضباط مع الحكومة والنظام الحاكم فى مصر . فالجيش المصرى لم يدخل أى حرب منذ الاحتلال البريطانى للبلاد سنة ١٨٨٢ ، واقتصر نشاطه طوال هذه الفترة على تأمين نظام الحكم القائم فى البلاد وخدمته وإقامة العروض العسكرية والسير فى الجنازات ، وكان الإنجليز يسيطرون على مقاليد الأمور فى الجيش تسليحا وتدريبا . وانهزم الجيش المصرى أمام عصابات اليهود نتيجة لسوء القيادة وسوء التسليح والتدريب ، وليس لضعف أو تهاون الرجال . ويذكر السادات فى هذا الشأن أن الذين سافروا إلى الحرب سافروا

مجردين من أقوى سلاحين يسافر بهما المحارب ، وهما المعلومات الحقيقية أو شبه الحقيقية عن العدو ، والاطمئنان إلى حسن استعداد الجيش نفسه [٣١] .

وكانت غالبية كبيرة من جماعة الضباط الأحرار قد شاركت فى حرب فلسطين وحوصرت فى الفالوجا ، ويقول جمال عبد الناصر معبراً عن مشاعرهم فى فترة الحصار (ها نحن هنا فى هذه الجحور محاصرين ، لقد غرر بنا ، دفعنا إلى معركة لم نعد لها ، لقد لعبت بأقدارنا مطامع ومؤامرات وشهوات وتركنا هنا تحت النيران بغير سلاح) . وذكر فى مناسبة أخرى أنه (ما دامت القاهرة والأركان العامة تقودنا بهذه الصورة ، فلن يتاح لأى منا أن يقود معركة بشروط متكافئة للدفاع عن حياته والذود عن شرف وطنه .. سنظل نقتل هكذا عن طريق الغدر والخيانة)[٣٢] .

على كل حال ، فإن هؤلاء الضباط قاموا بتسجيل مواقف مشرفة فى هذه الحرب استحقوا عليها التكريم من الدولة بعد انتهاء الحرب فى ٧ يناير سنة ١٩٤٩ ، فتم ترقية أغلبهم استثنائيا وأخذوا النياشين نتيجة لما قاموا به من أعمال بطولية منهم جمال عبد الناصر وصلاح سالم وعبد الحكيم عامر وزكريا محيى الدين وثروت عكاشة [٣٣] .

وظهر منشور بتوقيع ضباط الجيش يقول (إن الإنجليز هم المسئولون عن مأساة فلسطين ولولاهم لقضينا على هذه العصابات فى وقت قصير فهم السبب فى أن الجيش المصرى لم يكن معداً ومسلحاً ، كما أنهم قد مكنوا اليهود من دخول فلسطين وأنشأوا لهم المستعمرات المحصنة وأمدوهم بالسلاح ، ثم هم الذين ضغطوا على صنائعهم فى بعض الحكومات العربية فأرغمونا على قبول الهدنة عندما وجدوا أن جيشنا على وشك القضاء على دولتهم التى تبنوها ، فينبغى ألا تخدعنا ما تقوم به إنجلترا الآن من ألاعيب أتقنتها لتظهر كأنها تقف بجانبنا وتعادى الصهيونية...) [٣٤] .

وخلال هذه الفترة كانت أجهزة الأمن المصرية تراقب وتتتبع تحركات مجموعة الضباط الأحرار إلى حد أن استدعى جمال عبد الناصر إلى مكتب رئيس الوزراء إبراهيم عبد الهادى الذى تولى بنفسه التحقيق معه عن صلته بالضباط الساخطين فى الجيش وصلة بعض هؤلاء الضباط بأعضاء من جماعة الأخوان المسلمين . ويقول ثروت عكاشة (عدنا من فلسطين مهزومين نتيجة ما حدث من هزيمة ووجدنا أن تنظيم الأخوان المسلمين قد تورط فى أمور غامضة مثل العنف والاغتيالات .. واستقر الرأى على أن نشكل تنظيماً جديداً لا يقوم على معتقد مذهبى بل يضم إليه ضباط القوات المسلحة مهما كانت نزعتهم السياسية أو العقائدية طالما أن حسهم الوطنى كان موجوداً)[٣٥] .

فى ظل هذه الرقابة المشددة من قبل أجهزة الأمن تم إنشاء اللجنة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار فى نوفمبر سنة ١٩٤٩ ، وتم تحديد أهداف التنظيم بالقضاء على الاستعمار وأعوانه وإنشاء جيش قوى وإيجاد حكم نيابى سليم مع الالتزام بالسرية المطلقة وتخصيص كل ضابط من مجلس القيادة لسلاح معين من أسلحة الجيش يكون مسئولا عن التنظيم فيه . ولجأ عبدالناصر إلى تكوين خلايا سرية فى الجيش ، كل خلية منها لا تعرف الأخرى ، وتكاثرت الخلايا يوما بعد يوم حتى شملت القوات المسلحة بأجمعها ، وخاصة المناطق الحساسة فيها مثل إدارة الجيش[٣٦] .

وفى سنة ١٩٥١ ، شعر عبد الناصر أن تنظيم الضباط الأحرار قد استقر وتدعمت أركانه ووصل إلى مرحلة النضج ، وأنه لابد له من قيادة خاصة ، قائد برتبة عالية ، لاسيما وأن الكثيرين من أعضائه قد بدأوا يتساءلون عن قائد التنظيم . وكان بمصر فى ذلك الوقت ، كما يقول أنور السادات فى كتابه البحث عن الذات ، خمس أجهزة سرية هى البوليس السياسى والمباحث الجنائية والمخابرات الحربية للجيش والمخابرات الخاصة بالإنجليز وال C.I.A الأمريكية التى دخلت مصر بعد الحرب العالمية الثانية ، بخلاف جهاز آخر

خاص بالملك ويتبع السراى مباشرة . فلم يستطع أو لم يرغب جمال عبد الناصر أن يفصح عن اسم قائد التنظيم فى إجابته على أسئلة الأعضاء ، واكتفى بأن قال (إنسان كلكم تعرفوه وتولوه احترامكم ، ولكم الشرف والسرور أن تنضووا تحت لوائه حال سماعكم باسمه) . والواقع أنه لم يكن هناك اسم محدد بل كانت هناك عدة أسماء مطروحة لقيادة التنظيم ، وتمكن عبد الحكيم عامر وخالد محيى الدين من إقناع عبد الناصر بأن اللواء محمد نجيب هو الاختيار المنطقى، حيث أن له ماض ناصع فى الشجاعة ، وله شعبية واسعة عند الضباط، كما أنه زاهد فى السلطة[٣٧].

وعندما أعلن النحاس باشا إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، أيدت جماعة الضباط الأحرار هذه الخطوة من جانب الحكومة ، وظهر منشور يقول (إن هيئة الضباط الأحرار التى ترمى إلى القضاء على الاستعمار وتحقيق الاستقلال التام للوطن تعلن أنها تؤيد الحكومة فى الخطوات التي اتخذتها ضد الاستعمار وتعتبر ذلك بداية للحرب المقدسة ضد أعداء الوطن ... وتطالب بإطلاق جميع الحريات للشعب، وأخيراً أنها تطالب الجيش بالانضمام إليها حتى يكونوا يدا واحدة فى القضاء على الاستعمار)[٣٨] .

وعقب إعلان إلغاء المعاهدة قام عبد الناصر بتكليف كمال رفعت، أحد الضباط الأحرار المرتبطين فى البداية بالتنظيمات اليسارية والوزير وعضو مجلس الرئاسة بعد الثورة ، وحسن التهامى ضابط المخابرات وعضو الضباط الأحرار ثم الوزير بعد الثورة بالإشراف على معسكر الفدائيين فى صحراء الفيوم ليرسلوا بعد ذلك إلى كتائب وجيه أباظة فى منطقة القناة . فلم يكن الضباط الأحرار يشكلون وحدات مقاتلة، ولكنهم كانوا يتصلون بالفدائيين يدربونهم ويعدون معهم الخطط ويشتركون أحيانا فى بعض العمليات . فى الوقت الذى كانت فيه وحدات الجيش العادية فى منطقة القناة بعيدة تماما عن أحداث المعركة ، تخضع لتعليمات قادتها التقليديين الذين يتلقون أوامرهم من محمد

حيدر رجل السراى وقائد عام القوات المسلحة[٣٩] .

وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٥٢ ، اتصل حافظ عفيفى ، رئيس الديوان الملكى ، بالملك وأبلغه بأن (إنجليزيا كبيرا زاره فى بيته وقال له إن فى البلاد لغطا بأن الوزارة تفكر فى قطع العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، فإذا صح ما يقال ، وعمدت الوزارة الى إجراء كهذا ، فلن تكون خطورته فى نظر إنجلترا أقل من خطورة قرار بإعلان حرب . فازداد فاروق حيرة، وطلب إلى عفيفى باشا ، أن يتحرى الأمر)[٤٠] .

وعلى الجانب الأخر ، كلف جمال عبد الناصر الضابط أحمد أنور ، مدير البوليس الحربى فيما بعد ، بأن يذهب لمقابلة فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية فى حكومة الوفد ، وجس نبضه ، وإبلاغه أن الجيش اليوم لم يعد مستعداً للوقوف إلى جوار الملك ضد أى إجراء شعبى تتخذه حكومة الوفد ويؤدى إلى محاولة الملك البطش بها وإقالتها [٤١] .

وفى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢، وقع حريق القاهرة ، ولم يكن هذا بالأمر المقبول لدى الضباط الأحرار فظهر منشور هؤلاء الضباط يقول (إن الخونة المصريين يعتمدون عليكم وعلى جيشكم لتنفيذ أهدافهم وهم يظنونكم أداة طيعة فى أيديهم للبطش بالشعب وإرغامه على قبول ما يكره .. فليفهم هؤلاء الخونة أن مهمة الجيش هى الحصول على استقلال البلاد وصيانته .. وأن وجود الجيش فى شوارع القاهرة إنما هو لإحباط قرارات الخونة التى تهدف إلى التدمير والتخريب .. ولكننا لا نقبل ضرب الشعب .. ولن نطلق رصاصة واحدة على مظاهرة شعبية .. ولن نقبض على الوطنيين المخلصين .. يجب أن يفهم الجميع أننا مع الشعب الآن ، ومع الشعب دائما ولن نستجيب إلا لنداء الوطن)[٤٢] .

وبعد حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية ، ذهبت مجموعة من الضباط الأحرار لمقابلة النحاس باشا فى قصره تطلب منه معرفة ما الذى يريده حتى

تنفذه . ولكن النحاس رفض مقابلة المجموعة ، فجلست فى صالة القصر والنحاس بالطابق الأعلى ، وكان محمد النحاس ، ابن شقيقه ، ينقل له الرأى ثم يعود ثانية . وكان اقتراح الضباط على النحاس أنه إذا أراد أن يفعل شيئا لإنقاذ مصر فلن يتدخل الجيش لحماية العرش أو فاروق ، ولكن النحاس رفض هذا الاقتراح (٤٣) .

ومن ناحية أخرى ، كان حريق القاهرة فرصة أنعشت آمال واهتمام وتطلعات الإدارة الأمريكية لما يحدث فى مصر من تطورات سريعة ومتلاحقة وذات أبعاد هامة مؤثرة على الوضع الداخلى والإقليمى . تواكب ذلك مع تعيين جيفرسون كافرى Gefreson Caffery سفيرا للولايات المتحدة فى مصر ، وهو من أشهر مدبرى الانقلابات فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ويضم سجله سلسلة طويلة من هذه الانقلابات تقارب الثلاثين فى أمريكا الجنوبية والوسطى .

على كل حال ، سارت الإدارة الأمريكية فى خطتها بالاهتمام بالشأن المصرى ، فعلى الرغم من تعلق دين أتشيسون ، وزير الخارجية الأمريكية ، بالدبلوماسية التقليدية إلا أنه لم يخف شغفه بدبلوماسية ما وراء الكواليس . لذلك قام بتعيين مندوب عنه استعاره من وكالة المخابرات المركزية هو كيرمت روزفلت، ليرأس لجنة ضمت نخبة من الاختصاصيين بالشئون السياسية فى كل من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع، كما ضمت أيضا مستشارين من قطاع الأعمال التجارية والجامعات الأمريكية، ولم يكن لأحد منهم صلة بوكالة المخابرات المركزية سوى كيرميت روزفلت نفسه الذى تلقى دروسا فى اللغة العربية وكان يجمع بين الثقافة الواسعة والتنفيذ الدقيق لعملياته، وتم تكليف هذه اللجنة بدراسة الأحوال فى مصر وتحديد المشاكل والصعوبات واقتراح الحلول لها .

ولم يكن كيرميت روزفلت غريبا على المجتمع المصرى ، فقد عمل فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)، وتوطدت صلته بالملك فاروق حيث وقف بجانبه خلال أزمة ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وتعدى الإنجليز

عليه، وأعد له مقابلة مع الرئيس فرانكلين روزفلت خلال زيارة الأخير لمصر عام ١٩٤٥ .

وقبل أن يتوجه كيرميت روزفلت ولجنته إلى مصر ، حدد لعمله مسلكين لا ثالث لهما (أولهما : أن نستعرض عددا من المرشحين لأن يكونوا زعماء وطنيين مثاليين لبلد عربى ، وننتقى منهم واحدا ذا مواهب خلاقة وحصافة فائقة ، يستطيع أن يظهر أنه الحاكم الفعلى ولكنه فى الحقيقة ليس أكثر من واجهة لحاكم قوى . بينما نبقى نحن وراء الكواليس . وبنفس الوقت يتم اختيار صفوة منتقاة من كبار شخصيات البلد لتكون طرفا فى كل ما ننوى إنجازه . فلها ستقدم الاقتراحات ، ومعها ستناقش الإجراءات ، وستجرى المساومات ، ولكن عليها أخيرا أن تنصاع لترتيباتنا النهائية التى نخفيها عادة وراء مساعدات اقتصادية وعهود نقطعها على أنفسنا بأن نتركها تسرح وتمرح فى السلطة ، وتتخذ من الإجراءات ما يحلو لها لتضمن بقاءها فى الحكم . ونعدها أيضا ، بأن نستبدل ضغطنا عليها باقتراحات تتضمن وجهات نظرنا فى طريقة إدارة البلاد ، وحفظ أمنها بعد استلامها مقاليد الأمور . والمسلك الثانى : أن نواجه بشجاعة وحنكة حقائق ووقائع عديدة تتعلق بفن السلطة السياسية)[٤٤] .

وحين وصل كيرميت روزفلت إلى مصر استقبله الملك فاروق استقبالاً حاراً. وعلى الفور بدأ روزفلت تنفيذ مخططه الأول بتنظيم ثورة سلمية تحت قيادة الملك فاروق نفسه، يصفى فيها النظام القديم ويشرف على إبداله بنظام جديد مطوقا بذلك محاولات الثورة المتكررة ضده ، والتى كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على صلة بها أكثر من سنتين. واقترح سياسة إصلاح اجتماعى تتفادى خطر الثورة ، تتمثل فى مكافحة الشيوعية وتصفية السخط والغضب الشعبى بأن يعلن الملك عن تنازله عن أملاكه أو نصفها للشعب مثلما فعل شاه إيران فيما بعد ، أثناء معركة البترول ، كمقدمة لضرب

الحركة الشعبية هناك . وكان كيرميت روزفلت مفوضاً بأن ينتقل إلى المخطط الثانى إذا واجهته صعاب فى إخراج المخطط الأول إلى حيز الوجود، ويتمثل المخطط الثانى فى البحث عن زعيم من نوع محبى السلطة إلى درجة الجنون ، أو زعيم واجهة للسلطة ، أو الأثنين معا إن أمكن ذلك .

وقد أمضى روزفلت مع الملك حوالى شهرين يلهوان بتنفيذ مخطط الثورة السلمية ولكن الملك لم يكن من ذلك النوع من الرجال الذين كان روزفلت يبحث عنهم . فقد كان الملك غير قادر على تركيز أفكاره . وكم من جلسة أبدى فيها الملك تفهما عميقا لما يدور فى مملكته ووافق على اتخاذ بعض الإجراءات الأساسية فى خطة روزفلت ، ولكن كان لا يتحرج فى الأسبوع التالى من اتخاذ إجراء ينسف خطة روزفلت برمتها . وعلى الرغم من ذلك أوعز روزفلت إلى الملك بأن يشكل أحمد نجيب الهلالى الوزارة الجديدة، ولكن الملك لم يستدعه بلباقة كافية، مما جعل الهلالى يرفض تشكيل الوزارة. ولكن روزفلت اتصل به وأسر له أنه إذا لم يتسلم رئاسة الوزارة، ويقوم بتطهير جهاز الدولة من المرتشين والفاسدين ويكون رائدا للثورة السلمية، فإن الثورة لن تبقى سلمية أبداً. وبناء عليه قام الهلالى بتشكيل الوزارة فى الأول من مارس سنة ١٩٥٢، وقام بإبعاد المسئولين عن الفساد والفوضى فى الحكومة السابقة، واستبدالهم بآخرين أكثر لصوصية ولكنهم من أنصاره، فكانت النتيجة أن اضطر روزفلت إلى أن يرفع يديه مستسلما وموافقا على أن الجيش وحده هو القادر على مواجهة الموقف المتدهور فى مصر، وعلى إقامة حكم يستطيع الغرب أن يقيم معه علاقات ود وتفاهم (٤٥) .

وعندما علم عبد الناصر بمعرفة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بتنظيمه وافق على التقرب من الأمريكان ، وأرسل مجموعة من ضباطه للالتقاء بكيرمت روزفلت ولجنته ، وبعد ثلاث اجتماعات توصل الطرفان إلى اتفاق فى الرأى على عدة نقاط منها ، عدم إمكانية حشد الشعب المصرى للقيام بثورة

تطيح بالنظام القائم بدافع من سوء الأحوال الاقتصادية ، حيث أن العوامل الاقتصادية لم تشكل فى يوم من الأيام قوة دفع رئيسية للثورات الكبرى فى التاريخ ، وأن حكومة الولايات المتحدة لا يمكنها التخلص من نظام حكم قائم بمنع القمح عنه . لذلك يمكن للجيش أن يستولى على السلطة فى أول فرصة مناسبة تكفل له تأييداً سياسياً من سكان المدن ومن ثم بقية أنحاء البلاد . واتفق الطرفان فى الرأى أخيراً على طبيعة التعابير التى ستكون متبادلة بين حكومة الولايات المتحدة والحكومة المصرية الجديدة ، بحيث أن الجزء الذى سيتم كشفه للجماهير يجب أن يحتوى على شعارات للاستخدام المحلى مثل: «إعادة الحياة الديمقراطية» و «إقامة حكومة نزيهة حرة». ولكن يجب أن يكون مفهوما ، وبصورة أكيدة أنه لا أصل لهذه الشعارات فى حقيقة الأمر . وأن الشروط اللازمة لتطبيقها غير متوفرة على الإطلاق ، ولن تتوفر إلا بعد سنوات عديدة وجهود مضنية تقوم بها الحكومة الجديدة.

وقد أدرك الطرفان أن أية محاولة مبكرة لإعادة الحياة الديمقراطية لن تعنى سوى العودة إلى الفوضى والفساد السابقين . فإذا كانت هناك انتخابات فإنها ستجرى بين مرشحين تدعمهم الولايات المتحدة وبريطانيا ضد مرشحين يدعمهم السوفيت . ومن أصل ٢٨ مليون مصرى ، فإن هناك حوالى ٢٤ مليونا من الفلاحين المصريين لن يدلوا بأصواتهم إلا حسب تعليمات الإقطاعيين وتوجيهاتهم . وستلجأ الجماهير فى المدن إلى الإضرابات كوسيلة وحيدة للتنفيس عن آلامها والتأثير على الوضع السياسى ، ولن يجدوا أمامهم من سبيل سوى الانضواء تحت راية الإخوان المسلمين أو الشيوعيين .

وكان عبد الناصر قد أخبر روزفلت عن طريق ضباطه أنهم جميعا لن ينسوا ذلك الانكسار والإذلال الذى لاقوه على أيدى الإسرائيليين سنة ١٩٤٨ ، إلا أن نقمتهم ستنصب بالدرجة الأولى على كبار ضباط الجيش المصرى ، ثم على بقية حكام العرب والبريطانيين ، وأخيرا على الإسرائيليين . وكان روزفلت قد

أدرك نفس هذه الحقيقة من خلال محادثاته معهم ، وأيضا من خلال محادثاته مع الزعماء المدنيين فى مصر ومن بينهم الملك فاروق نفسه . كما أن السفير الأمريكى جيفرسون كافرى كان قد توصل بدوره إلى إدراك هذه الحقيقة .

وعندما عاد كيرميت روزفلت إلى واشنطن ، فى مايو سنة ١٩٥٢ ، قدم تقريراً إلى وزير الخارجية الأمريكية ، دين آتشيسون ، تضمن النقاط التالية :

١- لم تعد الثورة الشعبية التى كان يسعى إليها كل من الأخوان المسلمين والشيوعين - وتخشاها وزارة الخارجية الأمريكية - واردة فى الحساب .

٢ - لم يعد هناك أى أمل فى إبعاد الجيش عن القيام بانقلاب قريب ، وإثنائه عن عزمه على استلام السلطة ، رغم كل التحفظات التى كان يبديها واضعوا مخططاتنا فى واشنطن ، من أن تكون النتائج مشابهة لما جرى فى سوريا على أيدى العسكريين .

٣ - إن قادة الانقلاب المحتمل ، يرفعون شعارات تخالف ما اقترحه كثير من المراقبين الدبلوماسيين ، وتجعل منهم ، وهم فى السلطة طرفا لينا ومرنا فى أية مفاوضات نخوضها معهم ، كما أنها تزيد من فرصتهم فى النجاح .

٤ - يجب أن توافق الحكومة الأمريكية على إقصاء الملك فاروق ، وربما دفن النظام الملكى نهائيا فى مصر . ولا يمنع هذا من إتباع بعض الشكليات الدبلوماسية ، مثل إرسال مذكرة إحتجاج رقيقة تفسح المجال أمام السفير كافرى لإظهار قلقه المصطنع على سلامة الملك فاروق .

٥ - على الحكومة الأمريكية ألا تفكر على الإطلاق فى بذل أية محاولة بعد وقوع الانقلاب لاقناع العسكريين بإعادة الحياة الدستورية وإجراء الانتخابات وما إلى ذلك .. وعليها أن تبنى علاقاتها مع العهد الجديد على أساس أن الحياة الديمقراطية ومؤسساتها يجب إعادة بنائها من جذورها .

٦ - من المستحسن ألا يحاول أى من المسئولين الأمريكيين أن يفكر بأن

الانقلاب انقلابا ، بل إنه مجرد حدث داخلى متحرر إلى حد ما من نفوذنا ، وكل ما علينا أن نقدمه من مساعدة وتأييد هو عدم وقوفنا فى طريقه . وأما بشأن الحاجة إلى عدو يلتقى الجميع على كراهيته والخوف منه ، فإن هذا العدو لن يكون إسرائيل ، بل طبقة السياسيين القدماء والإقطاعيين فى مصر، ثم البريطانيين سواء رضينا بهذا أم أبينا [٤٦] .

والملاحظة الهامة والرئيسية بعد قراءة هذا التقرير الذى قدمه كيرميت روزفلت إلى وزير خارجية الولايات المتحدة ، هى أن هذا التقرير لم يخرج فى مفهومه ومداه عما دار الحديث بشأنه بين روزفلت ومجموعة الضباط الأحرار . وهذا يدل على أن روزفلت قد وجد فيهم إنقاذا لما تعانيه البلاد من اضطرابات وأزمات . بعكس ما سعى إليه فى البداية من إحداث ثورة سلمية فى مصر يقودها الملك فاروق ، فقد ثبت له عدم جدوى هذه الثورة السلمية ، بل عدم إمكانية حدوثها أصلا لتزايد وتغلغل المآسى والفساد فى البلاد . وهذا لا يعنى أن الضباط الأحرار صناعة أمريكية ، قامت الإدارة الأمريكية بإنتاجهم وتدريبهم ورعايتهم . وإنما يعنى أن الإدارة الأمريكية لم تجد حلا لما تعانيه مصر من مشاكل إلا على أيدى هؤلاء الشباب ، الذين يمكن أن يكونوا طرفا لينا ومرنا فى أية مفاوضات قد تجريها معهم الولايات المتحدة فى المستقبل، كما أقر بذلك روزفلت فى تقريره. فالضباط الأحرار خرجوا من أرض الوطن ولصالحه، خرجوا من قلب المجتمع ومن طبقاته الشعبية والوسطى لصالح هذا المجتمع ، ولم يحدث بينهم وبين الولايات المتحدة أى اتصال إلا بعد أن أصبحوا شيئاً ملموساً ومؤثراً فى حركة الأحداث وفى المجتمع ، وأن هذا الاتصال لم يأت إلا متأخرا بعد مجموعة من الأحداث الجسام عاشتها البلاد وقبل وقوع الثورة فعلاً بفترة وجيزة ، أى أن جذوة الثورة وشعلتها كانت موجودة متقدة فى أرض مصر ، ولم تجد الولايات المتحدة بداً سوى التقرب منها والتعامل معها ، لاسيما وأن مصر تمثل بعداً إستراتيجيا هاما للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط .

وفى نهاية دراسته للحالة فى مصر ، أكد كيرميت روزفلت على الحاجة إلى

حاكم يستطيع أن يضفى على نفسه صبغة القدسية والإنقاذ ، وأن يتمتع بشئ من قوة السلطة وسحر الشخصية ليتمكن على الأقل من السيطرة على مجموعة من الرجال تتمكن مجتمعة من إدارة دفة الأمور فى البلاد . وكان ذلك متوافرا فى مجموعة الضباط الأحرار . كما أكد روزفلت (سواء بقى الحاكم مسيطراً على زمرة صغيرة تمكنت من حكم البلاد ، أم تحول إلى زعيم ذى شعبية كبيرة ، فإنه يبقى دون مقومات الزعامة كما نتصورها نحن الغربيين . وفى أسوأ الظروف ، فإن لم نحقق أى نجاح من تفاهمنا مع زعيم كهذا ، فلن نخسر شيئا ، وسيكون ذلك درسا نافعا لنا فى مواجهتنا لأمثاله ، سواء فى مصر ، أم فى بلاد عديدة أخرى تمر بنفس الظروف وتعانى من نفس الصعوبات)[٤٧] .

قيام الثورة وموقف الولايات المتحدة منها :

بعد انتخابات نادى الضباط وفوز تيار الإصلاح فيها ، والذى ينتمى إلى الضباط الأحرار ، وتولى اللواء محمد نجيب رئاسة النادى ، لم يكن الملك راضيا عن هذا التطور الخطير الذى تحدى فيه الضباط رغبته ولم ينتخبوا أنصاره ومريديه . فعقد العزم على إقصاء محمد نجيب إلى منطقة نائية بجنوب مصر لاعتقاده بأنه زعيم هذا التيار . وعندما علم محمد نجيب بذلك قرر أن يستقيل من الجيش ، وأعد برقية بهذا المعنى ليرسلها إلى رئيس هيئة الأركان[٤٨] . ولكن جمال عبد الناصر توجه إلى محمد نجيب وطلب منه ألا يستقيل أبداً مهما هددوه ومهما صنعوا به ، وأن يعمل على المحافظة على نفسه وعلى مركزه فى الجيش بأى ثمن وبأى وسيلة ، ووافق محمد نجيب على ذلك[٤٩].

وظهرت فكرة تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية ترغيبا له وعوضا عن نقله، فتقدم اللواء حسين سرى الذى كان يتولى رئاسة الوزراء ووزارة الحربية ، بمذكرة إلى الملك باسم الوزارة لتعيين اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية كجزء من العلاج الأولي للحالة. ويروى كريم ثابت أنه (ما دمنا نبحث عن وزير للحربية ، فلماذا لا يكون على رأس وزارة الحربية رجل يحبه الضباط ويريدونه ؟ هذا من جهة ، ومن جهة أخرى قد يكون الضباط المتذمرون على صواب فى بعض

نظرياتهم وطلباتهم ، فيستطيع محمد نجيب أن يتوفر على بحثها وتنفيذها ، فإما أن ينجح فى سياسته ، وفى هذه الحالة يفيد الجميع من نجاحه ، وإما أن يفشل وفى هذه الحالة تستقيل الوزارة كلها ومعها محمد نجيب)[٥٠] . ولكن الملك لم يوافق على ذلك لأنه كان تحت تأثير أن لدى حسين سرى عامر قوة تمكنه عند اللزوم من إخماد أية فتنة قد يفكر بعض الضباط المتهورين فى إشعال نارها .

ويقول أنور السادات فى مذكراته (وبتحليل بسيط وصل عبد الناصر إلى حقيقة تفرض نفسها علينا وعلى مستقبل الثورة والبلاد. إما نحن وإما حسين سرى عامر وزير الحربية القادم الذى يعرف الكثير عنا ونحن أغلب أعضاء الهيئة التأسيسية الذين تحولوا إلى مجلس قيادة الثورة. ولم يتردد عبد الناصر، فقد اتخذ قرار قيام الثورة قبل تولى هذا الوزير لمهام منصبه وقبل أن يفلت زمام المبادأة. وكان معنى هذا أن تقوم الثورة فى يوليو بدلا من نوفمبر ٥٢)[٥١].

وفى ١٩ يوليو١٩٥٢، اجتمعت اللجنة القيادية للضباط الأحرار وناقشت الأمر فى ضوء التطورات الأخيرة ، فظهرت فكرة الانقلاب وأخذت تنمو مع المناقشة، وبدأ التفكير فى الاستيلاء على قيادة القوات المسلحة دون الإذاعة أو غيرها. ثم تطورت حتى أصبحت حركة واسعة وانقلابا عسكريا حقيقيا. وتم تكليف زكريا محيى الدين بوضع خطة الانقلاب. واستمرت اجتماعات قيادة الضباط الأحرار بعد ذلك نشطة ومتلاحقة وفى أماكن متعددة لمدة يومين إلى أن تقرر موعد تنفيذ الثورة ليلة ٢١ ، ٢٢ يوليو، ثم تأجل التنفيذ يوم واحد ليكون ليلة ٢٢ ، ٢٣ يوليو.

وفى ٢٢ يوليو ، قام الملك بتكليف أحمد نجيب الهلالى بتأليف الوزارة الجديدة ، وتم فيها إدخال اسماعيل شيرين وزيراً للحربية ، وهو صهر الملك، زوج شقيقته ، ليكون أداة الملك فى السيطرة على الجيش .

وأصبح الأمر وكأنه قدراً مفعولاً ، فلم يكن أمام الضباط الأحرار من سبيل

سوى الإقدام ، فأخذوا يتسابقون مع الزمن ومع الملك وأجهزته بمزيد من الاتصالات وتحضير الضباط للعمل الانقلابى ، واجتمع قادة الضباط الأحرار في اجتماعهم الأخير قبيل الثورة فى منزل خالد محيى الدين ، وقرأ زكريا محيى الدين الخطة التى تم إعدادها، وتمت الموافقة عليها .

اعتقد البكباشى يوسف صديق ، أحد الضباط الأحرار وقائد كتيبة مدافع الميكنة المنقولة توا من العريش ، أن ساعة الصفر هى الحادية عشر مساء، فتحرك بقواته من معسكر هاكستيب ، الذى يقع خلف مطار القاهرة ، متوجها نحو مقر قيادة الجيش بكوبرى القبة.

وعندما وصل إلى مقر القيادة أصدر أمره بالاقتحام بكل القوة دون أى احتياطى ، فاقتحم الجنود المبنى ، وفتشوا الدور الأرضى فوجدوه خاليا ، فصعدوا إلى الدور الثانى يتقدمهم يوسف صديق واقتحموا غرفة القيادة ليجدوا اللواء حسين فريد وبعض قادة الأسلحة فتم اقتيادهم إلى معسكر الاعتقال المعد حسب الخطة فى مبنى الكلية الحربية . وبذلك سقط أهم المواقع فى الجيش وهو القيادة، ثم توالت بعد ذلك انتصارات الضباط الأحرار وتوالى أيضا اعتقال كبار القادة الموالين للملك، ويقول أنور السادات (فى الساعة الثالثة صباحا أتت جميع التمامات من جميع الوحدات فأبلغنا عبد الناصر والزملاء أعضاء مجلس قيادة الثورة. وفى الحال اتصل عبد الناصر تليفونيا باللواء محمد نجيب فى بيته بحلمية الزيتون وأرسل عربة مدرعة أتت به إلينا فى الفجر)[٥٢].

وفى الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، تم إذاعة البيان الأول للثورة من إذاعة القاهرة ، التى تم السيطرة عليها ، أذاعه بصوته البكباشى أنور السادات كما هو معروف[٥٣].

لقد قامت الحركة على أكتاف الجيش بصفة أساسية دون الاستناد على الأحزاب التى ثبت فسادها ، ودون الاستناد على الشعب الذى كان فاقد الحوافز والرغبات ولا يود التحرك فى أى من الاتجاهات، فعمل عبد الناصر على أن

يحيط هذا الشعب بظروف وأجواء تساعد على تحريك الحوافز فى نفسه وتوليد الرغبات عند أفراده (٥٤) .

ونتيجة لتواتر الإشاعات عن أن الجيش استولى على السلطة بالقوة، قال محمد نجيب (إننى أعلنها كلمة صريحة ، إننا لا نتدخل فى السياسة، وأن حركتنا غير سياسية على الإطلاق ، وكل ما قمنا به من عمل إنما هو لصون الأمن العام من أى اضطراب .. إن هدف الجيش الأول هو تطبيق الدستور وعدم تدخل الطفيليين ، لأن جميع المتاعب التى أصابت بلادنا كانت منهم)(٥٥) . كانت هذه هى الأهداف المبدئية المعلنة للثورة، لكن مجلس قيادة الثورة كان قد اتخذ قراراً يوم ٢٤ يوليو بعزل الملك ، على أن يظل هذا القرار طى الكتمان .

وعن الصدى الدولى لحركة الجيش من خلال الصحف الغربية، نجد أن الصحف الأمريكية قد رصدت فى صفحاتها الأولى أنباء التطورات الأخيرة التى حدثت فى مصر تحت عناوين بارزة فنشرت النيويورك ورلد تلجرام New York World Telegram رسالة من وكالة الأسوشيتدبرس فى القاهرة بتاريخ ٢٣ يوليو تقول ، إن الجيش قد استولى على مقاليد الحكم فى مصر اليوم بحركة انقلابية يقودها اللواء محمد نجيب بك بطل حرب فلسطين الذى رفض جلالة الملك فاروق تعيينه وزيراً للحربية ، وعرجت الرسالة على شخصية اللواء نجيب فقالت ، إن دوائر لندن تعتبره رجلا نزيها يتمتع بنفوذ واسع بين الضباط المصريين المتقدين وطنية .

ونشرت جريدة هيرالد تريبيون Herald Tribun ، رسالة من وكالة رويترز بتاريخ ٢٣ يوليو تقول إن الجيش نصب المدافع الرشاشة على ناصيات الشوارع وإن الجنود احتلوا محطات الإذاعة وجميع دوائر الحكومة الرئيسية ، وجاء فى ختام الرسالة إن ديكتاتورية عسكرية صديقة تؤدى إلى استتباب الاستقرار فى مصر وتهيئة تسوية الخلافات القائمة بين مصر وبريطانيا لهى أفضل فى نظر البريطانيين من دكتاتورية لا تؤدى إلى حل مطلق فى الشئون الداخلية

والخارجية.

وعلقت النيويورك تايمز فى افتتاحيتها بتاريخ ٢٤ يوليو على حركة مصر العسكرية فوصفتها بأنها نتيجة لتيارات الوطنية والتعصب والقصور السياسى التى اجتاحت الشرق الأوسط . وقالت إن حدوثها عقب انفجار إيران الذى أفضى إلى خضوع طهران لحكم الغوغاء سيزيد مخاوف الدول الغربية التى من مصلحتها الدفاعية أن يستتب الاستقرار فى ربوع الشرق الأوسط . وبعد أن أشارت الجريدة إلى أن الحركة ترجع إلى تذمر صغار الضباط وشكواهم من العجز والفساد السائد بين كبار الضباط قالت إنها ترجع أيضا إلى المنافسة القائمة بين الجيش والسراى وختمت قولها بأن الأحداث الأخيرة قد أثبتت أن دعائم الديمقراطية فى الشرق الأوسط ما زالت مزعزعة (٥٦) .

وعن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة بالثورة ليلة قيامها ، يقول أنور السادات (قبل أن أعلن قيام الثورة ، وفى فجر ليلة ٢٣ يوليو ، فكرنا فى الاتصال بالأمريكان لنعطيهم فكرة عن أهداف الثورة وطبيعتها .. فقد كانت صورة أمريكا فى أذهاننا مقترنة بحماية الحرية ومناصرة حركات التحرر .. وكنا نهدف من هذا الاتصال أيضا إلى تحييد الإنجليز .. ولكن كيف نتصل ونحن لا نعرف أحداً بالسفارة الأمريكية ؟ هدانا البحث إلى ضابط مسئول عن مخابرات الطيران اسمه على صبرى ، وكان فى ذلك الوقت صديقاً للملحق العسكرى الأمريكى .. فأرسلنا فى طلبه وحملناه رسالة إلى صديقه .. الذى نقلها بدوره إلى مستر كافرى السفير الأمريكى فى ساعة مبكرة من صباح ٢٣ يوليو .. اعتبر السفير الأمريكى كافرى هذا لفتة طيبة منا وخاصة أنه صديقا شخصيا لفاروق أو هكذا كان يعتبره الملك ، وبالفعل كان اتصالنا به بداية علاقة طيبة بيننا وبينه.. حتى أنه فى الوقت الذى كان فيه الإنجليز يبذلون كل جهدهم لمعرفة من هم رجال الثورة ، كان السفير الأمريكى قد دعانا إلى العشاء فى بيته بالسفارة ، فلبينا جميعا دعوته .. أعضاء مجلس الثورة جميعا)(٥٧) .

وتعددت اللقاءات بين أعضاء مجلس قيادة الثورة والسفير الأمريكى وبعض أعضاء من سفارته ، وتوطدت العلاقات بين الجانبين إلى الحد الذى أطلق فيه السفير الأمريكى كافرى لقب أولادى My Boys على شباب الضباط الأحرار الذين قاموا بالثورة . كان هذا فى الوقت الذى امتنع فيه كيرميت روزفلت وأعضاء لجنته عن الاتصال المباشر بعبد الناصر ورجال الثورة لإبعاد أية شبهة تنم عن تواطؤ الولايات المتحدة مع رجال الثورة . واكتفى روزفلت بمراقبة تطورات الأحداث فى مصر دون الانغماس فيها ، فقد كانت الأمور تتطور بهدوء تام حسب الخطة المرسومة لها ، وأجمع المهتمون بشئون الشرق الأوسط فى الإدارة الأمريكية على ضرورة ترك الحرية كاملة لرجال الثورة لمعالجة مشاكل البلاد وحلها بطريقتهم الخاصة (٥٨) .

وكانت أمانى ورغبات الولايات المتحدة من وراء تغيير نظام الحكم فى مصر كثيرة ومتعددة لعل أهمها أن يكون النظام الجديد على استعداد لتقبل الدور الأمريكى الإستراتيجى فى الشرق الأوسط بشكل عام ومصر بشكل خاص، والذى يركز على فكرة إنشاء حلف الدفاع عن الشرق الأوسط تشترك فيه مصر، ويركز أيضا على تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لمصر .

وكان الضباط الأحرار يرغبون من وراء الاتصال بالسفارة الأمريكية أن يعمل السفير كافرى على عدم تدخل القوات البريطانية لنصرة الملك ضد حركة الجيش ، لاسيما وأنه توجد قوات بريطانية كبيرة فى منطقة القناة . وخشية من أن يتكرر سيناريو سنة ١٨٨٢ عندما استنجد الخديو توفيق بالقوات البريطانية ضد حركة أحمد عرابى ، فكانت النتيجة احتلال بريطانيا لمصر .

وبناء على تعليمات الجنرال أرسكين Aresken، القائد العام للقوات البريطانية فى منطقة القناة ، ذهب الضابط ملور Mellor فى الساعة الحادية عشر صباح يوم ٢٣ يوليو للقاء القائد المصرى لمنطقة القناة ، وأثناء الحديث

بينهما اتصل اللواء محمد نجيب بالقائد المصرى ، وعندما علم بوجود الضابط البريطانى طلب التحدث معه ، وسأله عما ستقوم به القوات البريطانية إذا طلب منها الملك التدخل ، فأجابه بأنه ضابط صغير ولا يعرف ، وهنا أخذ القائد المصرى سماعة التليفون لينقل لمحمد نجيب يقينه من أنه لن يكون هناك تدخل لإنقاذ الملك من الوحل الذى وضع نفسه فيه (٥٩) .

وكان كريزويل Creswell، القائم بالأعمال البريطانى فى القاهرة ، قد عبر عن وجهة نظره لحكومته موضحاً أن الأحداث التى تشهدها مصر هى مسائل داخلية ولا يود أن تتدخل الحكومة البريطانية فيها ، ووافقه وزير الدفاع البريطانى فى وجهة نظره وأوضح أنه يجب تجنب أى عمل يثير القوات المسلحة المصرية ، لاسيما وأنه لم تظهر أية مخاطر على أرواح البريطانيين أو ممتلكاتهم فى مصر ، وأيضا على أمن القوات البريطانية فى منطقة القناة ، وعليه فيجب ألا تتخذ أية تحركات خارج منطقة القناة أو أى عمل يخطط لإغلاقها (٦٠) .

واتفق هاملتون Hamilton ، مستشار السفارة البريطانية فى القاهرة ، مع كريزويل فى وجهة نظره ، وقام بإبلاغ محمد نجيب قائد الثورة بموقف الحكومة البريطانية من الأحداث التى تشهدها مصر ورغبتها فى عدم التدخل فى هذه الأحداث إلا اذا تعرضت أرواح وممتلكات رعاياها للخطر .

وفى صباح يوم ٢٦ يوليو كان زكريا محيى الدين قد حاصر بالجزء الأكبر من القوات قصر رأس التين ، حيث يوجد الملك ، تدعمها الدبابات ومدافع الميدان والسيارات المصفحة وسرب من الطائرات القاذفة . وحدث اشتباك بين هذه القوات وقوات الحرس الملكى أصيب فيه عدد من الجانبين وقتل واحد من كل جانب ، فانزعج الملك وأمر بسحب قوات الحرس ، واتصل بالسفير الأمريكى وأخبره بأن القصر محاصر وأن قوات الجيش دخلت ساحته بالقوة وتم إطلاق النار على قوات الحرس ، واستنجد الملك بالسفير خوفا من القبض عليه وقتله ،

ولكن السفير الأمريكى كان حريصاً على طمأنته فأرسل إليه سكرتيره الخاص سامبسون Sampson، خوفاً من خلق حساسية مع قادة حركة الجيش ولمعرفته بأن الملك قد خسر المعركة [٦١] .

وفى الساعة التاسعة من صباح يوم ٢٦ يوليو التقى على ماهر باللواء محمد نجيب وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة ، وتم تقديم إنذار بتنازل الملك . وبعد عدة مداولات بين الملك والضباط الأحرار وافق الملك على التنازل عن الحكم لابنه أحمد فؤاد ومغادرته البلاد، واشترط الآتى :

- أن يستصحب معه زوجته ناريمان وابنه الطفل أحمد فؤاد وسائر أولاده.
- أن يودع على الصورة التى تليق بملك نزل عن العرش باختياره .
- أن تشترك الحكومة فى وداعه ممثلة برئيسها وكذلك القوات المسلحة ممثلة بقائدها محمد نجيب .
- أن يمكّن من مقابلة السفير الأمريكى جيفرسون كافرى قبل سفره .
- أن تقوم قطع الأسطول المصرى بحراسة الباخرة التى سيستقلها حتى وصوله إلى ايطاليا [٦٢] .

وكان فى وداع الملك كل من على ماهر وجيفرسون كافرى وزوجا شقيقتيه إسماعيل شيرين ومحمد على رؤوف وبعض ضباط الحرس، وفى تمام الساعة السادسة صافح الملك مودعيه وتفقد حرس الشرف وتم إنزال العلم الملكى وأطلقت المدفعية ٢١ طلقة وأدى حرس الشرف التحية العسكرية [٦٣]، واستقل الملك زورقا بخاريًا ومعه بعض حاشيته متجها إلى الباخرة المحروسة فى طريقه إلى ايطاليا [٦٤] .

وتطورت العلاقات بين مصر والولايات المتحدة فى العديد من المجالات ، منها السياسية والاقتصادية . فقد كان موقف الولايات المتحدة من الثورة المصرية محل تقدير من رجال الثورة الذين حبذوا تنمية العلاقات مع الولايات

المتحدة . فكانت هناك بعثة تجارية أمريكية لتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين فى إطار برنامج المساعدات الأمريكية المعروف ببرنامج النقطة الرابعة . وفى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٢ ، أعلن فى الولايات المتحدة أن مجموعة من المصدرين الأمريكيين سوف يشاركون مجموعة مستثمرين مصريين لتنمية الموارد الاقتصادية المصرية خاصة فى المجال الصناعى (٦٥) .

وعقب تولى الرئيس أيزنهاور Eisenhower ، وإدارته الجديدة مقاليد الحكم فى الولايات المتحدة مع بداية عام ١٩٥٣ ، أبدت الإدارة الجديدة رغبتها فى تطوير العلاقات مع مصر فى شتى المجالات . وأيد هارولد ستاسن Harold Stassen ، مدير التبادل التجارى التنفيذى ، خطة زيادة وتوثيق العلاقات مع مصر ، وقال إن مصر (لابد أن تتبوأ مكانة خاصة فى ظل نظام الحكم الجديد الذى يبدى استعداده لتوثيق علاقاته بالنظام الغربى ، والذى ينال تأييد الرأى العام المصرى)(٦٦) .

ونتيجة لحسن العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، فقد استعرضت جريدة النيويورك تايمز الشأن المصرى ، فقالت فيما يختص بمصر ، أنه تيسر لها الحصول على جرارات زراعية للاستفادة بها فى استصلاح منطقة صحراوية شاسعة تقع غربى الإسكندرية يمكن الاستفادة بها كمراعى للأغنام والماشية ، وتقدر المساحة المؤمل استصلاحها بثلاثة ملايين فدان .

وذكرت الجريدة أن مصر استفادت من برنامج المساعدات الأمريكية فى المجال الصحى ، فأمكن القضاء على كثير من الأمراض المتوطنة التى ينقلها الذباب كما نجحت التجارب التى قام بها الخبراء الصحيون للقضاء على هذه الحشرة . هذا فضلا عن المساعدات الأخرى لتدريب العدد الكافى من الممرضات لرعاية طرق الصحة العمومية بين جمهور المصريين . واستفادت مصر أيضا من برنامج المساعدات بإيفاد بعوث إلى الولايات المتحدة حيث بلغ

عدد من يتدربون على المهن المختلفة فى شتى المعاهد والجامعات الأمريكية حوالى مائتى خبير [٦٧] .

ومن الجدير بالذكر أن التعاون بين مصر والولايات المتحدة كان نابعا من التوقيع على عدة اتفاقات تم التوصل إليها بين الجانبين فى مجالات الأشغال العمومية والصحة والاقتصاد والزراعة والغابات ومصائد الأسماك والتعليم وتطوير مديريتى البحيرة والفيوم ، حيث تم التوقيع على هذه الاتفاقات خلال عام ١٩٥١ والنصف الأول من عام ١٩٥٢ ، أى خلال العهد الملكى . وتم التصديق عليها فى عام ١٩٥٣ ، أى فى ظل نظام الحكم الجديد بعد الثورة [٦٨] .

وعقب توقيع اتفاقية جلاء قوات الاحتلال البريطانى عن مصر ، سارعت الولايات المتحدة إلى تقديم معونات اقتصادية إلى مصر بلغت حوالى ٤٠ مليون دولار ، من خلال اتفاقية عقدت بهذا الشأن [٦٩] .

ومن ناحية أخرى ، كان السفير الأمريكى جيفرسون كافرى ، قد قارب على إنهاء خدمته كسفير لبلاده فى مصر مع نهاية عام ١٩٥٤ ، وتم ترشيح المستر هنرى بايرود Henry Bayroade ، سفيراً جديداً للولايات المتحدة فى مصر. وقد انتهزت الحكومة المصرية هذه المناسبة لتظهر تقديرها للسفير جيفرسون كافرى ، الذى شهد نهاية العهد القديم ومولد نظام الحكم الجديد فى مصر ، والذى بذل جهوداً كبيرة لتحسين العلاقات المصرية الأمريكية ، كما بذل جهوداً كبيرة فى التوفيق بين مصر وإنجلترا من أجل التوصل إلى اتفاقية الجلاء فى عام ١٩٥٤ .

الهوامش

(١) عبد الرؤوف أحمد عمرو : تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٣٩-١٩٥٧ . (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩١) ص ٣٧

(٢) انظر وثائق عابدين : محفظة رقم ١٠٣ ملف ٣/٣/١٠

(٣) The Evening Star , Washington , D . C . Saturday , May 11 , 1946

(٤) تقارير سرية واردة من المفوضية الملكية المصرية بواشنطن . يونيو سنة ١٩٤٧ . انظر وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ٢٥٣

(٥) عبد الرؤوف أحمد عمرو : المرجع السابق، ص ٤٥-٤٦

(٦) The Egyptian Gazette , Nov. 28 , 1948

(٧) تقرير من سفير مصر فى واشنطون بتاريخ ٢٥ أغسطس سنة ١٩٥٠ . انظر وثائق عابدين : محفظة رقم ٥١ (وزارة الخارجية - تقارير القنصليات المصرية بالخارج)

(٨) United States of America : Congressional Record , Proceeding and Debates of the 82 nd Congress , Second Session vol. 98 , Washington , Monday , February 25 , 1952

(٩) F . O. 371/4/397 , (C.S 10620/43/44) , Killean to Dramond Petersond , Apr . 27, 1944، انظر عبد الرؤوف أحمد عمرو : المرجع السابق ، ص ٤٨-٤٩

(١٠) مذكرة السكرتير العام لوزارة الخارجية المصرية عن زيارة وزير مالية الولايات المتحدة له بتاريخ ١٩٤٩/٧/٢١ . انظر وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ٧٠٠ ملف ١/٧/٢٠٣

(١١) النقطة الرابعة فى مشروع ترومان الخاصة بالمساعدة الفنية لدول الشرق الأوسط اقتصاديا ، انظر وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥

(١٢) مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء، انظر وثائق وزارة الخارجية : محفظة رقم ١٤٨٦ ملف ١٥/٤/٤٥

(١٣) الوقائع المصرية ، العدد ٥ الصادر فى يوم الخميس ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٢ هـ - ١٥ يناير سنة ١٩٥٣ م

(١٤) انظر وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ١٢٣٨ ملف ١٨/٧/٣٨

(١٥) توجيه اهتمام الولايات المتحدة إلى أهمية مصر والشرق الأوسط، انظر وثائق وزارة الخارجية: الأرشيف السرى الجديد ، محفظة رقم ٧٠٠ ملف ١/٧/٢٠٣

(١٦) توريد قطع غيار طائرات هارفارد للسلاح الجوى الملكى، انظر وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ١١٥٦ ملف ١/٢٣/٦٨

(١٧) The World Report Magazine , July 18 , 1946

(١٨) جمال حمدان : إستراتيجية الاستعمار والتحرير . (القاهرة ، دار الثقافة الجديدة سنة ١٩٧٦) ص ٣٠٥ وما بعدها.

(١٩) أمين سعيد : تاريخ مصر السياسى (من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ إلى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢) ، (القاهرة ، دار إحياء الكتب العربية سنة ١٩٥٩) ص ٣٥١

(٢٠) Anglo - Egyptian Conversations on The Defense of The Suez Canal and on The Sudan , December 1950 - November 1951 . (London : Oxford University Press , 1952) P . 148

انظر جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمرو : الولايات المتحدة وثورة يوليو سنة ١٩٥٢ . (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٨) ص ٥٧

(٢١) Dean G. Acheson , Present at The Creation (New York , New American Library , 1970) P. 563

انظر جايل ماير : المصدر السابق، ص ٥٨

(٢٢) وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ٨٠٦ ملف ١/٧/٢٠٣

(٢٣) The Times , 26 October 1951

(٢٤) وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ٨٠٦ ملف ١/٧/٢٠٣

(٢٥) Department of State : Our Foreign Policy 1952 , General Foreign Policy Series 56 , Released March 1952 , Divison of Publictions , Office of Public Affairs P. 44

(٢٦) سياسة أمريكا فى الشرق الأوسط على ضوء رسالة الرئيس ترومان فى الكونجرس، انظر وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ٧٠١ ملف ١/٧/٢٠٣

(٢٧) أنور السادات : أسرار الثورة المصرية، ص ٣٠ وما بعدها . انظر محمود حلمى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، الكتاب الأول مقدمات الثورة وأسبابها . (القاهرة ، مطبعة الإعتماد سنة ١٩٦٦) ص ٢٠٣-٢٠٤ .

(٢٨) اللواء مصطفى عبد المجيد وآخرين : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٧) ص ١٣٤

(٢٩) اللواء مصطفى عبد المجيد : نفس المرجع ، ص ١٣٦

(٣٠) طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ . (القاهرة ، دار الشروق سنة ١٩٨٣) ص ٤٦٣

(٣١) أسرار الثورة المصرية ، ص ٢٤٠ انظر طارق البشرى : نفس المرجع ، ص ٤٦٦

(٣٢) طارق البشرى : نفس المرجع . ص ٤٦٥

(٣٣) طارق حبيب : ملفات ثورة يوليو شهادات ١٢٢ من صناعها ومعاصريها . (القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر سنة ١٩٩٧) ص ٢٩

(٣٤) اللواء مصطفى عبد المجيد : ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، ص ١٦١-١٦٢

(٣٥) طارق حبيب : المرجع السابق . ص ٢٩

(٣٦) أنور السادات : البحث عن الذات قصة حياتى (القاهرة ، المكتب المصرى الحديث سنة ١٩٧٨) ص ١٣٤

(٣٧) مايلز كوبلاند ، لعبة الأمم اللأخلاقية فى سياسة القوة الأمريكية، (بيروت ، مكتبة الزيتونة سنة ١٩٧٠) ص ١٣٦

(٣٨) اللواء مصطفى عبد المجيد : المرجع المذكور . ص ١٨٣

(٣٩) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو . الجزء الأول (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٣) ص ١٦٠-١٦٢

(٤٠) محمد الجوادى : على مشارف الثورة مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩-١٩٥٢ . (القاهرة ، دار الخيال سنة ٢٠٠١)، ص ٣٠٢

(٤١) رشاد كامل : لغز ٢٣ يوليو . (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ٢٠٠٠) ص ٢٢-٢٨

(٤٢) محمود حلمى : المرجع المذكور ، ص ٢٢١

(٤٣) رشاد كامل : المرجع السابق ، ص ٢٠٨

(٤٤) مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، ص ٨٢-٨٣

(٤٥) مايلز كوبلاند : نفس المرجع ، ص ٨٥-٨٦

(٤٦) مايلز كوبلاند : نفس المرجع ، ص ٨٦-٩٣

(٤٧) مايلز كوبلاند : نفس المرجع ، ص ٩٣

(٤٨) محمد الجوادى : على مشارف الثورة ، ص ٢٨٤

(٤٩) محمود حلمى : ثورة ٢٣ يوليو .،ص ٢٢٦

(٥٠) محمد الجوادى : المرجع المذكور ، ص ٢٩٠-٢٩٣

(٥١) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٠

(٥٢) أنور السادات : نفس المصدر ، ص ١٤٠

(٥٣) أحمد حمروش : ثورة ٢٣ يوليو ، الجزء الأول ، ص ٢٠٧-٢٠٨

(٥٤) مايلز كوبلاند : لعبة الأمم . ص ١٣٨

(٥٥) جريدة الأهرام : العدد رقم ٢٣٩٩٧ فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٥٢

(٥٦) وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد، محفظة رقم ٣٩٢ (تقارير عن أحداث مصر السياسية سنة ١٩٥٢)

(٥٧) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٣

(٥٨) مايلز كوبلاند : لعبة الأمم ، ص ٩٧

(٥٩) F . O. 371- 96878 - JE 1018 - 225 British Middle East Office . F . O. Fayid July 24 , 1952 No 448

انظر لطيفة سالم : الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥-١٩٥٢ من ملفات الخارجية البريطانية . (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٧) ص ٩٩١

(٦٠) F . O. 141 , 1453 , 1011 - 8052 G , F . O. Alex July 23 , 1952

انظر لطيفة سالم : نفس المرجع ، ص ٩٩١

(٦١) أنور السادات : البحث عن الذات ، ص ١٤٨

(٦٢) أحمد حمروش : المرجع المذكور ، ص ٢٢٩-٢٣٠

(٦٣) جريدة المصرى : العدد ٥٢٦٦ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

(٦٤) جريدة الأهرام : العدد ٢٣٩٩٩ فى ٢٧ يوليو ١٩٥٢ .

(٦٥) New York Times , 12 November 1952

(٦٦) United States , Department of State , Bulletin , 25 May 1953 PP. 740-742

(٦٧) New York Times , 12 January 1953

(٦٨) وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ١٤٧٠ ملف ٤٥ / ٤ / ١٥ ، ومحفظة رقم ١٤٨٤ ملف ٤٥ / ٤ / ١٥

(٦٩) وثائق وزارة الخارجية : الأرشيف السرى الجديد . محفظة رقم ١١١٢ ملف ٤٦ / ٤٠ / ٣ – استعراض علاقات مصر بنصف الكرة الغربى عام ١٩٥٤